[14] المعنى، وقد ذهبت فهارست الشيوخ بذهاب كتبهم، ولم يبق منها إلا القليل، كمشيخة الصدوق، وفهرست الشيخ الجليل أبي غالب الزراري، ويعلم طريق الشيخ منهما بوصل طريقه إليهما بطريقهما إلى المصنفين، وقد يعلم ذلك من طريق النجاشي، فإنه كان معاصرا للشيخ، مشاركا له في أكثر المشايخ: كالمفيد، والحسين بن عبيدا، وأحمد بن عبدون، وغيرهم. فإذا علم روايته للاصل أو الكتاب بتوسط أحدهم، كان ذلك طريقا للشيخ. والحاجة إلى فهرست الشيخ، أو غيره متوفرة فيمن لم يذكرهم الشيخ في المشيخة لتحصيل الطريق إليه، وفيمن ذكره فيها لاستقصاء الطرق والوقوف على الطريق الاصح، أو الاوضح، والرجوع إليه في هذا القسم معلوم، بمقتضى الحوالة الناصة على إرادته، وكذا الاول، لان الظاهر دخوله فيها، كما يستفاد من فحوى كلامه في أول المشيخة وآخرها، مع أن ثبوت تلك الطرق له في معنى الاحالة عليها فيما رواه في الكتابين وغيرهما، ولا يتوقف على التصريح، ولا يلزم من جواز الرجوع في المتروك من السند، جوازه مع الاستقصاء لحصول الاشتباه معه في تعيين الكتاب الذي أخرج منه الحديث، فإنه قد يخرجه من كتب من تقدم من المحدثين، وقد يخرجه من كتب من تأخر، فلا يتميز المأخذ، ولا يمكن الحكم بصحة الحديث إذا صح الطريق إلى البعض، ولو صح إلى الكل ففي الصحة وجهان من احتمال تلقي الحديث من أفواه الرجال، ومن بعد هذا الاحتمال من عادة المصنفين، فإن المعهود [منهم] (1) أخذ الحديث من الكتب،

_____

(1) ما بين المعقوفتين لم يتضح في الاصل، وأثبتناه من الحجرية والمصدر. (*)